الفصل الثالث

النظم الاقتصادية في العصور القديمة و الوسطى إلى ما قبل الرأسمالية الصناعية

أولاً بعض التعابير والمصطلحات الاقتصادية

عرفنا سابقا أن الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج هي أربع: العمل – رأس المال – الأرض – التنظيم – الإدارة أو التنظيم والاستحداث. حتى يمكن إنتاج سلعة أو خدمة معينة لابد من توفر هذه العناصر أو بعضها.

يرى ماركس إن تاريخ تطور المجتمع هو قبل كل شيء تاريخ تطور الإنتاج، وتاريخ أساليب الإنتاج التي تتعاقب على مر العصور. منذ البداية ثمة رابط مادي جمع البشر بعضهم بعضاً، تحدد هذا الرابط تبعاً للحاجات ولنمط إنتاجهم، وهو قديم قدم البشر أنفسهم، اتخذ هذا الرابط أشكالا جديدة على الدوام. ولفهم آلية تطور المجتمعات البشرية نستعين بالتفسير الذي قدمه كارل ماركس لتطور المجتمعات البشرية وفق تصوره عند بنائه للنظرية الماركسية، لذا لا بد من التعرف على بعض المصطلحات من أهمها:

أولاً: القوى المنتجة

تقسم القوى المنتجة إلى ثلاثة أقسام هي:

١. العمل: هو النشاط أو الجهد الإنساني الواعي، والهادف لإنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات ألإنسانية، سواء جهداً عضلياً أو فكرياً. خلال عملية إنتاج السلع والخدمات يشترك عنصر العمل بعلاقة مع الطبيعة للاستفادة من الثروات والعناصر الموجودة في الطبيعة. ميز ماركس بين نوعين من العمل هما العمل الحي والعمل المجسد أو المجرد، (ما الفرق بينهما؟)

٢. موضوعات العمل تشمل الأشياء التي ينصب عليها النشاط أو الجهد الإنساني كالأرض في الزراعة أو النفط والفلزات المعدنية في الصناعة الاستخراجية أو الصوف والقطن كمواد أولية أو نصف مصنعة في صناعة الملابس.

٣. أدوات العمل تتمثل في الأدوات والمعدات التي يستخدمها العامل خلال عملية إنتاج السلع والخدمات مثل المقص المفك الحاسب الهاتف الجرار الزراعي...إلخ. خلاصة القول تشمل القوى المنتجة العمل البشري وعلاقات العمل، فضلاً عن الأدوات والآلات والتكنولوجيا وكل معارف ومهارات البشر أنفسهم التي تتطور أثناء ممارسة العمل.

ثانياً: علاقات الإنتاج

تعبر علاقات الإنتاج عن طبيعة العلاقات بين القوى المنتجة (العمل، موضوعات العمل، أدوات العمل) أي أنها تشير إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم عملية الإنتاج في المجتمع. الطريقة التي يتم من خلالها تخصيص وتوزيع العمل البشري لإنتاج السلع والخدمات. إضافة إلى طريقة توزيع وسائل وقوى الإنتاج المختلفة مثل الأرض، والأدوات، والعقارات، والمصانع بين الطبقات في المجتمع. بمعنى آخر الشكل القانوني لملكية وسائل الإنتاج أي من يملك وسائل الإنتاج: المجتمع ككل – الملك والطبقة الحاكمة – الاقطاعي – الرأسمالي – الدولة. إن تقسيم العمل، وتوزيع وسائل الإنتاج بين الطبقات يحكمان الطريقة الخاصة التي يتم من خلالها استخلاص فائض الإنتاج واستخدامه في أنماط الإنتاج المختلفة

ثالثاً أسلوب الإنتاج

يتكون أسلوب الإنتاج من مجموع العنصرين السابقين أي القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية وجد أسلوب إنتاج يتوافق مع مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، وانتقلت المجتمعات البشرية من مرحلة لأخرى نتيجة التفاعلات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. حسب النظرية الماركسية مرت المجتمعات البشرية بخمس مراحل:

مرحلة المشاعة البدائية– مرحلة الرق والعبودية– مرحلة الإقطاعية– مرحلة الرأسمالية– مرحلة الاشتراكية

رابعاً قانون توافق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة.

نتج تطور المجتمع الإنساني وانتقاله من مرحلة لأخرى من المراحل الخمس سالفة الذكر نتيجة لقانون عرف بالأدبيات الماركسية قانون توافق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة. ملخص هذا القانون؛ أن علاقات الإنتاج في نهاية كل مرحلة من المراحل الخمس تصبح عائق يحول دون تطور القوى المنتجة، الأمر الذي يحتم ضرورة تغيير علاقات الإنتاج القائمة واستبدالها بعلاقات إنتاج جديدة. في مرحلة المشاعة البدائية تمثلت القوى المنتجة بالعمل البشري وموضوعات العمل انصبت على الطبيعة وأدوات العمل أدوات منحوتة من الحجارة وأدوات صيد بدائية، أما علاقات الإنتاج فتمثلت بالتعاون بين أفراد القبيلة في أعمال الصيد وتوزيع الناتج على أفراد القبلية، أي شكل ملكية وسائل الإنتاج ملكية عامة. مع تطور القوى المنتجة، حيث أصبح العمل البشري أكثر مهارة وكذلك

تم اكتشاف النار واستئناس الحيوانات واستخدامها في الزراعة أدى إلى تغير موضوعات العمل وأدوات العمل. ظهر أول تقسم اجتماعي للعمل بانفصال الصيد عن الزراعة ثم ظهرت حرف صناعة أدوات القتال وصناعة الحلي وزينة النساء فترتب على ذلك زيادة في كميات الإنتاج وأصبح الفائض يتراكم لدى زعيم القبيلة والمزارع والحرفي.

مع تطور العمل البشري وأدوات العمل وموضوعات العمل تزايدت كميات الإنتاج ولم يعد التعاون بين أفراد القبيلة في أعمال الصيد وتوزيع الناتج على أفراد القبلية قائماً، بل ظهرت وتعززت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي انهارت علاقات الإنتاج القائمة على الملكية المشتركة، وتغير شكل ملكية وسائل الإنتاج من ملكية عامة إلى ملكية خاصة. أصبح مالكو الماشية والمزارعون والحرفيون بحاجة إلى قوة عمل إضافية وهو ما مهد لظهور طبقة العبيد من خلال تحويل الأسرى في الحروب إلى عمال يخدمون أصحاب المهن. فانتقل المجتمع الإنساني من مرحلة المشاعية البدائية إلى مرحلة العبودية، وتغير شكل علاقات الإنتاج.

- **خصائص مرحلة المشاعية البدائية**

إن تاريخ تطور المجمع هو قبل كل شيء تاريخ تطور الإنتاج وأساليب الإنتاج التي تتعاقب على مر العصور. منذ البداية أن ثمة رابطة مادية تجمع البشر بعضهم بعضا ، تتحدد بحاجتهم ونمط إنتاجهم ، وهى قديمة قدم البشر أنفسهم، هذه الرابطة تتخذ على الدوام أشكالا جديدة .

لم يستطع الإنسان القديم أن يحرز انتصاراته الأولى في ميدان الكفاح ضد الطبيعة إلا بفضل حياة التعاون بين البشر، الذي يمثل قوتهم الرئيسة. بما أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج تنشأ علاقات بين الأفراد تسمى علاقات الإنتاج، وهنا يجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي السياسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية «بضمان وسائل المعيشة الضرورية الإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج والعمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات» .

أولاً: **القوى المنتجة في مرحلة المشاعة البدائية:**

١- العمل: أخذ شكل التعاون البسيط، حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية لإنجاز عمل واحد فقط الصيد مثلاً دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل، باستثناء التقسيم

الفيزيولوجي للعمل سواء حسب الجنس بين الر جال والنساء أو التقسيم حسب السن وكان الصيد من اختصاص الرجال، وإدارة شؤون المنزل من اختصاص النساء.

٢- ادوات الإنتاج: في البداية لم تكن متطورة في الغالب مصنوعة من الحجارة، ومن المعادن بعد اكتشافها فانعكس ذلك على الزراعة وأدى ظهور الصناعة واستخدام المحراث، فتوسعت المساحات المزروعة، كما تم ايضاً تطوير بعض طرق الري وتربية الماشية.

٣- موضوعات العمل وفنون الإنتاج: ان تطور ادوات الإنتاج ادى الى توسع موضوعات العمل التي شملت في البداية الصيد وجني الثمار من الغابات، إلى ظهر تقسيم بدائي للعمل، حيث كان هذا التقسيم على الشكل التالي: داخل العائلة بين المرأة والرجل وقد ادى هذا التقسيم الى زيادة الإنتاجية ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل: - قبائل متخصصة في الزراعة - قبائل متخصصة في تربية المواشي.- قبائل متخصصة في صناعة ادوات الإنتاج كالمحراث والصناعات الحرفية.

ثانياً- علاقات الإنتاج في مرحلة المشاعة البدائية

كان في المجتمع البدائي علاقات اجتماعية وقانونية وسياسية تمثلت في:

أ- العمل: وهو عمل جماعي قائما على الجهد المشترك،

ب- التوزيع: جعلت قلة الإنتاج المرتبطة اساسا ببساطة ادوات الإنتاج، التوزيع قائما على اساس مبدأ التساوي بين افراد العشيرة.

ت- الملكية: تقوم الملكية على اساس الجنس امتلاك الرجل لأدوات الصيد ، وتملك المرأة ادوات المنزل. كما كانت ادوات الإنتاج الجماعي ذات ملكية جماعية، اما الأدوات الحربية فقد كانت ملكيتها شخصية أو فردية.

وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي نجد (نظام العشيرة)

أ- ظهر نظام العشيرة على رباط الدم، كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي، ويذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة ولعبت دورا هاما في المرحلة الأولى لنظام العشيرة وذلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها. كانت الزراعة البدائية وتدجين الحيوانات من اختصاص المرأة وهما أهم من الصيد الذي تخصص به الرجل.

ب- من الناحية الاقتصادية يعتبر الصيد ذو مردود غير مضمون. وقد تعاظم دور المرأة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها وسميت هذه المرحلة بنظام الأمومة، إلى أن تطورت القوى المنتجة

وتطور تدجين الماشية وزاد الاهتمام بالمراعي وتطورت زراعة الحبوب والتي كانت من اختصاص الرجل، الشيء الذي أدى إلى انقلاب الموازين وانتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل وأصبح النسل ينسب إليه وحل نظام العشيرة الأبوي محل الأمومة في العشيرة. ثم حلت الأسرة محل نظام العشيرة. ولجهة المبادلة في المجتمع؛ ظهر فقط مع مبدأ تقسيم العمل، وكان مبادلة جماعية بين القبائل، ثم مع تطور نظام المبادلة مع ظهور نظام النقود السلعية كعامل ثاني في المبادلة. (ما المقصود بالنقود السلعية؟)

من أبرز ما عرفه المجتمع الإنساني خلال مرحلة المشاعة البدائية نذكر:

١. اكتشاف النار واكتشاف القوس
٢. تقسيم العمل بين الرجل والمرأة
٣. اختراع أدوات الصيد البدائية واكتشاف النار
٣. اختراع القوس في الصيد زاد من كمية الإنتاج
٤. استئناس الحيوانات واستخدمها في الجر والزراعة
٥. التقسيم الاجتماعي الأول للعمل انفصال الزراعة عن الصيد وتربية الماشية
٦. التقسيم الثاني للعمل انفصال الحرف والمهن الصناعية عن الزراعة
٧. ظهور الملكية الخاصة لوسائل وأدوات الإنتاج

أدى ظهور التملك الخاص والطبقات في نهاية مرحلة المشاعة البدائية إلى الانتقال لنظام الرق. لدى الحديث عن التملك الخاص والطبقات في هذه المرحلة فإننا بصدد مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي، تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق، فبعد التطور الحاصل في مستوى أدوات العمل وارتفاع إنتاجية العمل، الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة. فارتفاع الإنتاجية أدى إلى تطور الإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لأفراد العشيرة، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأر ض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

- **خصائص مرحلة الرق والعبودية**

ظهر نظام الرق والعبودية قبل الميلاد بحوالي ٤٠٠٠ عام استمر حتى القرن الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما واستمر للقرن الخامس الميلادي. شكلت الحروب المصدر الرئيسي لمد المجتمعات في هذه المرحلة بالعبيد. وتطورت القوى المنتجة وظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وأصبح مالكو الرقيق يعيشون على جهد غيرهم وانقسم المجتمع إلى طبقتين مع انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في مرحلة المشاعة البدائية. أشرنا سابقاً إلى التقسيم الاجتماعي للعمل في نهاية مرحلة المشاعة البدائية وظهور الزراعة والصيد وتربية الماشية وبعض الحرف مع اكتشاف المعادن واستمر تطور المعرفة في مجال العمارة الفلسفة والرياضيات والرسم وتطورت وسائل الإنتاج بحيث أُعتبر العبيد والحيوانات أدوات إنتاج متحركة.

أولاً: تطور القوى المنتجة في مرحلة الرق

في ظل نظام الرق انقسم المجتمع البشري لأول مرة إلى طبقات، أسياد وعبيد. كان الربط بين وسائل الإنتاج وقوة العمل يتم عن طريق العمل الإجباري والاستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عمل العبيد، لقد ساعدت هذه الطريقة على تطوير قوى الإنتاج في مجال الإنتاج الحرفي والصناعي واستخراج المعادن، والغزل والنسيج. من أبرز ما خلدته تلك المرحلة هي أنظمة الري في العراق ومصر، وأهرامات ومعابد مصر، والقصور والمعابد الهندية، المسارح الرومانية، سور الصين العظيم. كما تطور الإنتاج الحرفي وبخاصة صناعة الأواني الفخارية، والغزل والنسيج وبعض الأدوية والأدوات الموسيقية، وقد استخدمت هذه الأشياء في صناعة أدوات عمل أكثر تعقيدا من التي استخدمت في المشاعية البدائية، نول النسيج، دولاب صنع الأدوات الفخارية، رحى الطاحون اليدوي.... وأفضى تطور التجارة البحرية إلى تحسين المنشآت البحرية، وصناعة الأسلحة

ثانياً تطور علاقات الإنتاج في مرحلة الرق:

١- تميزت علاقات الإنتاج بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والعمل يقوم على العبيد وهم قوة العمل الرئيسية، يؤدون العمل دون مقابل. الإكراه الاقتصادي والقسر والاستغلال لصالح السادة، وتخصيص منتجات المزارع الكبرى للبيع في السوق للتصدير. كان هدف الإنتاج المبادلة والربح وتكوين الثروات لدى التجار واصحاب رؤوس الأموال، وليس الإنتاج من أجل إشباع الحاجات.

٢ –النشاط التجاري: الغزوات الرومانية جلبت الذهب والفضة والأموال، ساعدت الغزوات الرومانية على جلب قوة العمل العبيد. تميزت هذه المرحل بعدم وجود اي حواجز تحد من التجارة الداخلية.

٣– تدخل الدولة: تركز تدخل بشكل خاص على توزيع الحبوب بحيث يحدد سعر القمح الذي كان دائما اقل من سعر الاستيراد.

٤– شكل توزيع المنتجات:

كان إنتاج الخيرات المادية في النظام العبودي موجهاً لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم ذلك عن طريق الاستثمار في العبيد، حيث كان العبيد يقومون بمختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد – عبد). وكانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد، وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج، والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

أ– الإنتاج الضروري: وهي كمية من الناتج (الحبوب مثالاً) لموجهة سد الحاجات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في عملية الإنتاج.

ب– الإنتاج الفائض: يمثل القسم الأعظم من الناتج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها وقنوات الري والطرق.

خلال مرحلة الرق انقسم العمل الإنساني إلى عمل عضلي مناط بالرقيق والحرفين وعمل ذهني يقوم به مالكو الرقيق والفلاسفة وأسهم هذا في تقدم المعرفة ألإنسانية في هذه المرحل بشكل كبير. ومع ازدياد الحروب والغزوات وتطور الزراعة وتربية الماشية والحرف، زادت الحاجة لقوة العمل المتمثلة في الرقيق وأضحت الحاجة ماسة لوجود جهاز قمعي يضبط تزايد أعداد الرقيق والعبيد ويسيطر عليهم فشكل ذلك بداية ظهور الدولة مع ظهور أسواق التبادل وظهور النقود السلعية في إطار المقايضة.

تميز النظام العبودي في الشرق القديم (الصين مصر بابل والهند) عنه في أوربا من حيث أن الدولة لم تكن تعتمد على إنتاج العبيد بل يضاف لذلك نشاط كل من الحرفيين والفلاحين الذين هم جزء من المجتمع على عكس اليونان حيث أعتبر العبيد والفلاحين والصناع من طبقة واحدة هي طبقة المنتجين

لقد تمثل التناقض في النظام العبودي بين العمل العضلي والعمل الذهني وبين الريف والمدينة في المدن تجد الحرفيين والمرابين والتجار وموظفو الدولة وكذلك التناقض بين طبقة المالكين والحكام وطبقة العبيد والصناع وباقي الفئات

٥- العلاقات النقدية والتبادل البضاعي في نظام الرق:

١)-التبادل: يرجع ظهور التبادل وتطوره إلى النظام المشاعي وكان التبادل يتم بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة. ومع ظهور النظام العبودي تطورت عمليات التبادل وأصبحت مع ظهور النقود تتم في شكل (سلعة – سلعة نقدية – سلعة). ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية، الملح، السمك المجفف والجلود... ثم تطورت النقود وأخذت أشكال معدنية وكان لها أثرا كبيرا في تطور وتنمية التجارة.

٢)- ظهور رأس المال التجاري: مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة ونتيجة تبعثر المنتجين وبعد بعضهم عن بعض أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين، بعد أن كان التبادل يتم بين المنتجين مباشرة. يعتبر ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي للعمل، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري، وبذلك لم يعد دور النقود قياس للقيمة بل وأصبح وسيلة لجمع الثروة .

٣) – ظهور رأس المال الربوي: وهو رأس المال الذي يحقق الربا والذي لم يكن ليظهر لو لا انتشار التبادل البضاعي انتشاراً واسعاً ولو لا ظهور النقود والقروض النقدية، رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة (مالكي العبيد) والمنتجين والحرفيين والافراد مقابل معدل فائدة (الربا). والمرابون هم كبار التجار يتصرفون بثروات نقدية كبيرة وأحيانا يكونون من مالكي العبيد الأثرياء.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة العبودية

١. تطور الأدوات المستخدمة في الزراعة وزيادة عدد الرقيق العاملين في الزراعة.
٢. تطور الصناعات الحرفية وتطور أسواق تبادل المنتجات.
٣. اكتشاف بعض المعادن واستخدامها كنقد ووسيط في التبادل.
٤. تقسيم ثالث للعمل مع ظهور فئة التجار (النشاط التجاري) الذي لم تكن معروفاً من قبل.

كل ذلك مهد لمرحلة جديدة في تطور المجتمعات البشرية نتيجة العدم التوافق بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ألا وهي مرحلة الاقطاع

مقارنة نظام المشاعة البدائية مع نظام الرق والعبودية

	النظام المشاعي	النظام العبودي
الملكية	جماعية مشتركة	فردية الأسياد يملكون الأرض والعبيد
العمل	جماعي مشرك	العبيد هم قوة العمل
التوزيع	بالتساوي على أفراد القبيلة	الأسياد يأخذون الناتج ويأخذ العبيد الطعام
هدف النظام	الإشباع المباشر للحاجات	الإنتاج بهدف المبادلة

- **خصائص مرحلة الاقطاع**

سيطر نظام الاقطاع من القرن الخامس الميلادي "سقوط الإمبراطورية الرومانية" حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي"سقوط القسطنطينية" مع نهاية مرحلة سيطرت طبقة الملاك والحكام على مقاطعات بأكملها بما في ذلك الرقيق والحرفيون والفلاحون الذين يعملون لمصلحة مالك المقاطعة. وتزايد في هذه المرحلة تحرير الرقيق وتحولهم إلى (أقنان) وسمح لهم بتكوين الأسر تحولهم إلى فلاحين يعملون في قطع صغيرة من الأرض.

وكانت الأجور تدفع بأحد ثلاثة أشكال: – ريع السخرة حيث يعمل الفلاحون عدة أيام في الأسبوع لدى الإقطاعي دون أجر– الريع العيني حيث يحصل الفلاحون على نسبة محددة من الناتج الزراعي– الريع النقدي يحث يقوم الفلاحون بيع المحاصيل الزراعية وتقدم حصة للإقطاعي بشكل نقود. كان للإقطاعي سلطات أخرى مثل الواجبات التالية التي يؤديها الرقيق للمالك:

١– عدة خدمات على شكل ضرائب نقدية في العام.

– جزء من محصوله وماشيته. – العمل سخرة كثيراً من أيام السنة. – أجر على استعمال أدوات المالك.– أجر للسماح بصيد السمك أو الحيوان البري. – رسم إذا رفع قضية أمام محاكم المالك. – ينضم إلى فيلق المالك إذا نشبت حرب. – يفتدي سيده إذا أسر. – يقدم الهدايا لابن المالك إذا رقي لمرتبة الفرسان. – ضريبة على كل سلعة يبيعها في السوق. – لا يبيع سلعة إلا بعد

بيع سلعة المالك نفسها بأسبوعين.- يشتري بعض بضائع سيده وجوباً.- غرامة إذا أرسل ابنه ليتعلم أو وهبه للكنيسة. - ضريبة مع أذن المالك إذا تزوج هو أو أحد أبنائه من خارج الضيعة.

انقسم المجتمع الإقطاعي إلى طبقتين:

طبقة الإقطاعيين مالكي الأراضي والرقيق والماشية تحالفوا مع الحكام، طبقة الفلاحين الأقنان الفقراء الذين استأجروا قطع من الأرض وفق نسب معينة، خلال مرحلة الإقطاع تطورت علاقات الإنتاج لتلائم التطور الكبير الذي طرأ على القوى المنتجة فزادت لذلك إنتاجية العمل وتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل نتيجة انفصال الحرف والمهن عن الزراعة نتيجة تزايد عدد الرقيق والأقنان الفارين من الظلم الاجتماعي فتطورت بذلك صناعة استخراج المعادن لتلبية احتياجات الصناعات الحرفية في المدن وظهر إلى جانب ذلك طبقة من التجار أسهمت في تصريف فائض الإنتاج في الزراعة والحرف وتربية الماشية نتيجة لما سبق تحسنت وسائل النقل خاصة النقل البحري عبر الأنهار وتجارة القوافل وتشكلت أسواق للمقايضة بالقرب من هذه الأسواق، وهنا يلاحظ أن رأس المال التجاري لعب دوراً هاماً في الأسواق الداخلية والخارجية سمح باستخدام النقود بشكل واسع في المبادلات التجارية، تفسخ النظام الإقطاعي ومقدمات الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية، ضعفت سيطرة الاقطاع على المدن نتيجة تحالف طبقة التجار والمرابين مع أصحاب الحرف والمهن ونتج عن ذلك تراكم رأس المال لدى أصحاب الحرف ولدى التجار والمرابين وبالتالي إدارة المدن من قبل التجار وأصحاب المهن في مواجهة القطاع الذي يسيطر على الأرياف والقرى، نتيجة تلك التطورات ظهرت عدة تناقضات ساهمت في انهيار النظام الاقطاعي. من أبرز هذه التناقضات نجد التناقض:

١. بين الأرياف التي يسيطر عليها الاقطاع والمدن التي يسيطر عليها التجار
٢. تناقض بين الاقتصاد الاقطاعي و الاقتصاد الصناعي الحرفي والتجاري
٣. تناقض بين العمل الحرفي الذهني وبين العمل العضلي الزراعي
٤. وبرز التناقض الرئيسي بين تطور القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج وترتب على ذلك تعمق الفوارق الاجتماعية بين الأرياف والمدن

في الأرياف الفلاحين يتبعون للإقطاعي والعلاقات التجارية تقوم على المقايضة أما في المدن فتطورت القوى المنتجة بشكل أكبر منها في الأرياف بشكل قاد لحركات تمرد على النظام الاقطاعي مهد للثورة البرجوازية

أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة الاقطاع

أ- ملكية الاقطاعي لوسائل الإنتاج وتبعية الفلاحين لهم

ب-انقسام طبقي بين نبلاء ومالكين وإقطاع وبين فلاحين لا يملكون إلا القليل

ت-وجود طبقة ثالثة غير منظمة صغار الفلاحين والحرفيين والتجار

ث-اكتشاف البوصلة واستخدامها في الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية وتطور التجارة الخارجية وتدفق كميات من الذهب والفضة على أوربا

ج- تطور الصناعات الحرفية المتنوعة

تلك العوامل أسهمت في تفسخ علاقات الإنتاج الإقطاعية وجاء تحالف البرجوازية مع الكنيسة إضافة لحركة الإصلاح الديني في أوربا والشعارات التي تبنتها الثورة الفرنسية، والاكتشافات الجغرافية فضلاً عن التطور الكبير الذي طرأ على القوى المنتجة خاصة في المجال الصناعي، كل هذه العوامل مهدت للانتقال إلى مرحلة الرأسمالية.

بدايات ظهور الرأسمالية، أولاً المذهب التجاري أو مذهب الميركانتيلين

ظهر المذهب التجاري في أوربا نتيجة تطورات اجتماعية وفكرية فلسفية وسياسية واقتصادية نذكر فيما يلي أهم هذه التطورات:

- الحروب الداخلية في أوربا صراع الإقطاعيات مع بعضها البعض فالصراع بين فرنسا وإنجلترا على سبيل المثال قد دام ١١٦ سنةً مِنْ ١٣٣٧ إلى ١٤٥٣.

- الاكتشافات الجغرافية الهامة اسهمت في تطوير التجارة والصناعة والزراعة من خلال نقل العديد من الزراعات من البلدان المكتشفة وتصريف المنتجات الصناعية

- الحركة الفكرية والعلمية والثقافية نتيجة انفتاح أوربا على العالم العربي في الأندلس.

- ظهور الدولة القومية واتساع نفوذها بعد تحطم الإقطاعيات على يد البرجوازية خلال القرن الرابع عشر وبعد أن تمكن ملوك اسبانيا وفرنسا بالتحالف مع البرجوازية من اخضاع الكنيسة.

كما شملت التغيرات الفكرية التي سادت في تلك الحقبة نظرة المجتمع للسعادة والرفاهية التي تمثلت بالثروة وما يمتلكه المجتمع من الذهب والفضة.

أما التطورات الاقتصادية فشملت زيادة النشاط التجاري **خارج حدود الدولة** مع تزايد عدد المجموعات من الأفراد للقيام برحلات تجارية **لتجنب المنافسة الداخلية** ممهدة لقيام شركات تجارية كبيرة مثل شركة الهند الشرقية في كل من هولندا وفرنسا وبريطانيا. وانتقال مركز التجارة العالمية من البحر

الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي. ساد الاعتقاد آنذاك ان الثروة موجودة في الخارج ولابد من جلبها الى البلاد، لهذا تراكم معدني الذهب والفضة في أوربا نتيجة النشاط التجاري مع الهند خاصة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٨٧.

ولكون **الصناعة والتجارة** هما المصدر الرئيسي لدخول الذهب والفضة ساد فكر يطالب **بتخفيض الضرائب والرسوم على هذين النشاطين الاقتصاديين** ومنح العاملين فيهما معونات لمواجهة المنافسة بين البرتغال وفرنسا واسبانيا وبريطانيا وهولندا. فسر التجاريون ظاهرة ارتفاع الأسعار على أنها ناتجة عن:

١. وفرة معدني الذهب والفضة أي **زيادة الكتلة النقدية**
٢. سيطرة الاحتكار بدل المنافسة.
٣. ندرة عرض المنتجات بسبب زيادة الصادرات.
٤. البذخ والترف الذي مارسه الملوك والأمراء والميسورون

اعتبر التجاريون أن **العمل والأرض ورأس المال** تشكل عناصر الإنتاج لهذا طالبوا **بتخفيض الأجور لتخفيض تكاليف الإنتاج** لدعم تنافسية الصادرات ولإجبار العمال على زيادة ساعات العمل للحصول على نفس مستوى الأجور. ركز الميركنتيليون على تحقيق فائض في الميزان التجاري وطالبوا الدولة باتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق ذلك.

طرأ **تقسيم وظيفي على رأس المال** فكان هناك رأسمال صناعي وراس مال تجاري سيطر لاحقاً رأس المال التجاري على عملية الإنتاج كما يوضح المثال التالي:

نفرض أن رأس المال الصناعي يستخدم ٢٦٠ مليون منها ١٦٠ مليون تنفق على وسائل الإنتاج وموضوعات الإنتاج ١٠٠ مليون تدفع لعنصر العمل. تحتاج عملية الإنتاج إلى شهر وعملية التسويق ولتصريف لشهر آخر. أي أن الرأسمالي قام بنفسه بعملية الإنتاج وعملية التسويق والتداول أو التوزيع. بعد شهرين سيعود إلى العملية الإنتاجية أي أنه توقف عن الإنتاج لمدة شهر مما خفض عدد دورات رأس المال وبالتالي انخفاض الربح.

حتى يستمر بشكل متواصل عليه تأمين مبلغ ٢٦٠ مليون أو أن بيع الإنتاج مباشرة لرأس المال التجاري ومن هنا يحصل رأس المال الصناعي على ربح إضافي جراء استمرار العملية الإنتاجية دون توقف وتوظيف جزء من رأس المال لإجراء التجارب وتحسين جودة المنتج، وفي نفس الوقت

سيحصل رأس المال التجاري على ربح إضافي. وهكذا بمرور الوقت سيطر رأس المال التجاري على النشاط الصناعي وهو ما طبع المرحلة باسم مرحلة الرأسمالية التجارية.

سياسات المذهب التجاري: السياسة المعدنية في اسبانيا

نظرا لأن إسبانيا كانت تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك)، عمدت اسبانيا لجلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من مستعمرات إسبانيا فيما وراء البحار في (أمريكا اللاتينية) ومنع تسربها خارج البلاد وشرعت قوانين تحول دون خروج هذين المعدنين من اسبانيا والسعي لإدخالهما إلى البلاد، باعتماد تدابير لتقوية أسطول الدولة لنقل المعدنين واعتماد مراقبة جمركية دقيقة. وطالب أنصار الفكر التجاري في إسبانية بتطبيق عدد من الإجراءات:

- منع خروج النقود المسكوكة والسبائك.
- دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية.
- سنّت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمتهم شراء سلع إسبانية مقابلها.

ترتب سياسة التجاريين هذه ضعف الصادرات نتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية وبالتالي تراجع النمو بالقطاع الزراعي والصناعي، كما أن هذه السياسة لم تمنع تسرب المعدن الثمين.

السياسة الصناعية في فرنسا: لتحقيق هدف التجاريين زيادة الثروة عبر زيادة كميات الذهب والفضة، سعت فرنسا لزيادة صادراتها الصناعية مرتفعة الثمن وخفيفة الوزن لمقارنة مع السلع الزراعية باعتبار أن قيمة الصادرات الصناعية أعلى من قيمة الصادرات الزراعية ولا تتأثر بتقلبات المناخ.

والسبيل الأمثل للحصول على المعدنين هو تصدير بضائع كما هو الحال في اسبانيا شرعت فرنسا قوانين تحمي الصناعة الوطنية وتحد من الاستيراد وفرض رسوم جمركية على الواردات وخاصة الصناعية منها وتحث على زيادة الصادرات وتقديم دعم ومعونات للمنتجين الصناعيين ودعتهم لتخفيض تكاليف الإنتاج، وتسهيل استيراد المواد الأولية وإعفائها من الرسوم الجمركية ومنع تصديرها قبل تصنيعها. اشتهر من بين الميركانتيلين الفرنسيين لوي بودان، أنطوان دي مون كريتيان و كولبير. عُرف لوي بودان بتقديمه المعادلة الكمية للنقود، الذي فسر من خلاله سبب ظاهرة ارتفاع الأسعار التي اجتاحت أوربا في القرن السادس عشر، فكان يرى أن ذلك راجع إلى دخول الذهب إلى أوربا،

مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة كمية النقود، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في قيمة النقود وبالتالي في قدرتها الشرائية.

اتفق "أنطوان دي مون كريتيان" مع "بودان" في قضية تدخل الدولة في التصنيع، عبر تشييد صناعة وطنية تكون أساسا للنهضة الاقتصادية، وتمكن البلاد من رفع صادراتها لجلب العملة الذهبية. فهو يعتبر الصناعة بالنسبة للبلد "بمثابة الدم للقلب"، وانتقد مون كريتيان سياسة تراكم الذهب، مبيناً سلبياتها على الاقتصاد، مؤكدا على أن الإنتاجية هي الأداة الوحيدة لضمان جمع الثروات. ولذلك تركزت جهود التجاريين بزعامة كولبير على مجموعتين من التدابير:

- وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وزيادة قدرته على المنافسة.
- وضع قواعد الحماية الجمركية إزاء السلع الأجنبية.
- إقامة مصانع ملكية "حكومية" لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.
- منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة.
- فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية لتبقى الأجور منخفضة وتوفير يد عاملة رخيصة، وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية، ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية.
- فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني وإعفاء المواد الأولية للصناعة الوطنية.
- إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية.
- تأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.

السياسة التجارية في بريطانيا: سعت بريطانيا إلى زيادة كميات الذهب والفضة عن طريق التجارة الدولية مستغلة اسطولها البحري المنتشر حول المستعمرات، وتشكلت شركات متخصصة بالتجارة الخارجية وكما اسبانيا وفرنسا سنت بريطانيا تشريعات ضمنت لها زيادة كميات الذهب والفضة عبر التجارة الخارجية ومن أهم تلك التشريعات:

أن **تكون ملكية السفن الناقلة** للبضائع بين بريطانيا ومستعمراتها لبريطانيين وأن يكون ثلاثة أرباع البحرة من البريطانيين كما لا يجوز نقل البضائع المستوردة إلا على سفن بريطانية أو لبلد المنشأ. سعت بريطانيا إلى زيادة كميات الذهب والفضة عن طريق التجارة الدولية مستغلة أسطولها البحري المنتشر حول المستعمرات وتشكلت شركات متخصصة بالتجارة الخارجية وكما اسبانيا وفرنسا سنت بريطانيا تشريعات ضمنت لها زيادة كميات الذهب والفضة عبر التجارة الخارجية. يرى دعاة هذه النظرية أن التجارة الخارجية تزيد في غنى الدولة أكثر من الصناعة مستشهدين بالمدن الساحلية

كصور وصيدا وقرطاجة والإسكندرية كونها لم تكن مراكز صناعية. من بين أهم التشريعات أن تكون ملكية السفن الناقلة للبضائع بين بريطانيا ومستعمراتها لبريطانيين وأن يكون ثلاثة أرباع البحرة من البريطانيين كما لا يجوز نقل البضائع المستوردة إلا على سفن بريطانية أو لبلد المنشأ.

ساهم المذهب الميركانتيلي في تعزيز دور الدولة القومية والقضاء على الإقطاع كما ساهم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في تطوير الصناعة والتجارة الدولية وساهم في تراجع الزراعة سعى التجاريون لتحقيق فائض في الميزان التجاري فدافع التجاريون عن سياسة الحماية الجمركية وكان همهم الأساسي زيادة عدد البائعين وتقليل عدد المشترين في تعاملهم مع الدول الخارجية، فظهرت المستعمرات وتوسعت تجارة الرقيق.

من أبرز الانتقادات التي وجهت لسياسات التجاريين ما جاء به **دافيد هيوم** إذ هاجم السياسة المركانتيلية على أساس التناقض المنطقي في أركانها وخلاصة مناقشته هي (أن تكوين الفائض في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنمية الميزان التجاري بل على العكس تقود إلى تراجع الصادرات وإلى تدهوره). فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية. وفي رأي هيوم أن هذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته. كما اعتبر آدم سميث أن السياسة المركانتيلية سياسة ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الاقتصادية تحليلا عميقا وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها مناف للمنطق ويمكن تصوره كتحليل فلسفي نظري أكثر منه تحليل اقتصادي مبني على حقائق ومشاهدات واقعية.

المذهب الاقتصادي الطبيعي أو مذهب الفيزيوقراط

واستناداً إلى الانتقادات التي وجهت لسياسات التجاريين، بدأ الفكر المركانتيلي في التراجع والاضمحلال، من جهة أخرى أدت التطورات التكنولوجية كاكتشاف المحرك البخاري إلى تحول كبار التجار إلى مستثمرين صناعيين ينبذون تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد والتقييد الصارم للصادرات والواردات وتحولوا شيئا فشيئا إلى سلطة تضاهي سلطة الملك ومع اضمحلال الفكر التجاري في بريطانيا بالذات التي تعتبر مهد الفكر التجاري كان فيها أيضا نهاية هذا الفكر، الأمر الذي استدعى إعادة النظر بأفكار التجاريين فبرزت أفكار المذهب الطبيعي في النصف الثاني من القرن الثامن

عشر في فرنسا لتصحيح أخطاء سياسات التجاريين. فانتقدوا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتبروا أن القوانين الطبيعية تنطبق على المجال الاقتصادي وعلى الدولة أن تترك الشأن الاقتصادي للقوانين الحتمية التي تقررها الطبيعية وترك الأفراد يقرروا شأنهم بحرية ودون تدخل الدولة، فظهرت فلسفة جديدة على يد هيام- وجون جاك روسو و مونتسكيو تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة وترفض فكرة الحق الإلهي للملوك وتكافح من أجل الحرية الفردية والمساواة قد دق آخر مسمار في نعش المركانتيلية. وُطورت بعض الأفكار إلى مذهب جديد سماه أصحابه مذهب الطبيعيين أو الفيزيوقراط.

مفهوم النظام الطبيعي أو الفيزوقراطي:

يعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج كما أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين الطبيعة التي لا شأن للإنسان بها وعلى الدولة عدم سن قوانين تتعارض مع قوانين الطبيعة التي تتصف بالعالمية ولا استثناء فيها وأنها قوانين فرضها الله تعالى، النظام الطبيعي هو الذي يحقق المصلحة العامة لذا يجب ترك قوانين الطبيعة تعمل بصورة تلقائية، عندها ينمو الاقتصاد ويتحقق الرفاه الاجتماعي بعيداً عن التدخل والاحتكار فلا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. دعم الفيزيوقراط حق الملكية الفردية على عكس النظم السابقة كالرق والإقطاع وحض على حرية السلوك الفردي ومجموع مصالح الأفراد المتحققة يشكل مصلحة المجتمع.

أهم الأفكار الاقتصادية لدى الطبيعيين أو الفيزيوقراط

الثروة ونظرية الإنتاج عند الفيزيوقراط: يعتبر الفيزيوقراط أن الزراعة هي مصدر الثروة الحقيقة في المجتمع وثروة المجتمع أي الغلة الصافية ناتجة عن طرح قيمة الأجور وثمن البذور من قيمة الناتج الزراعي وأن **الصناعة والتجارة** ينحصر دورهما في تحويل الثروة للأفراد. ورأس المال عبارة عن ثروة متراكمة، الثروة في المجتمع مصدرها الطبيعة، الغلة الصافية في الزراعة أو المعادن المستخرجة والمواد أولية. لهذا فلا يوجد في الصناعة غلة صافية، والغلة الصافية في التجارة معدومة. فالعمل الزراعي هو المصدر الوحيد للثروة، أما **من ينتج القيمة فهو العمل الإنساني،** لهذا طالب الفيزيوقراط بإلغاء الضريبة على الصناعة والتجارة كونها غير منتجة للثروة وبفرض ضريبة تتراوح بين ٣٠ و ٣٥% على الأرض كمصدر للثروة.

الجدول الاقتصادي لدى كيناي: اعتبر الفيزيوقراط طبقة التجار والصناع وأرباب المهن طبقة عقيمة غير منتجة في المجتمع لأنها لا تخلق ثروة جديدة، شبه كيناي دور الزراعة في المجتمع كالقلب بالنسبة للجسم البشري فالزراعة تمد طبقات المجتمع بالغلال. قسم الفيزيوقراط الطبقات الاجتماعية إلى:

الطبقة المنتجة: تضم المنتجين الزراعيين وهي وحدها من تنتج الناتج الكلي

طبقة الملاك: وهي الطبقة الحاكمة وملاك الاراضي يستفيدون من ريع ممتلكاتهم

الطبقة العقيمة: من غير العاملين في الزراعة ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة

افترض كيناي أن الطبقة المنتجة أنتجت ثروة ب ٥ مليار فرنك تبقي لمعيشتها ولتجديد الإنتاج ٢ مليار وتشتري سلع من الطبقة العقيمة بمليار والباقي ٢ مليار يذهب إلى الملاك لقاء دعمهم لعملية الإنتاج من ترع وشق طرق وسدود فهي تنفق مليار على شراء السلع من الطبقة العقيمة والمليار الآخر تشتري به طبقة الملاك من الطبقة المنتجة، فيما تعيد الطبقة العقيمة المليارين الذي حصلت عليهم إلى الطبقة المنتجة.

التجارة عند الفيزيوقراط

المبادلات عندهم لا تنتج ثروة بل تنتج ربح، الذي يختلف عن الثروة، لذا طالبوا بحرية التجارة الداخلية والخارجية وبهذا خالف الفيزيوقراط التجاريين واعتبروا منع الاستيراد يرفع الأسعار الداخلية في البلد المستورد. أهم الانتقادات التي وجهت لمذهب الفيزيوقراط أو الطبيعيين:

ساهم الفيزيوقراط باستقلال علم الاقتصاد عن الفلسفة والدين وعملوا على تصحيح أخطاء مذهب التجاريين ودعوا للحرية الفردية والحرية الاقتصادية ومع ذلك فقد وجهت لهم عدة انتقادات منها

١. الزراعة ليست القطاع الوحيد الذي ينتج منفعة للإنسان وأهملوا الصناعة.
٢. الاقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية مطلقة ثابتة لأن الظواهر الاقتصادية ليست ثابتة
٣. تصنيف الصناعة والتجارة كطبقة عقيمة غير صحيح.
٤. فرض ضريبة على الزراعة فقط يضر بموارد الدولة.

ضع إشارة صح أو خطأ مام العبارات التالية:

١. تقسم القوى المنتجة إلى ثلاثة أقسام هي العمل علاقات الإنتاج أدوات العمل

٢. العمل: هو نشاط أو جهد إنساني عفوي، ينتج سلع وخدمات.

٣. موضوعات العمل تشمل الأشياء والأدوات التي يستخدمها الإنسان في تأدية العمل.

٤. أدوات العمل تتمثل في الأدوات والمعدات التي يستخدمها العامل خلال عملية الإنتاج.

٥. تعبر علاقات الإنتاج عن طبيعة العلاقات بين القوى المنتجة أي الشكل القانوني لملكية وسائل الإنتاج.

٦. يتكون أسلوب الإنتاج من مجموع قوة العمل وعلاقات الإنتاج.

٧. ملخص قانون توافق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة؛ عند ما تعيق علاقات الإنتاج تطور القوى المنتجة، يحتم تغيير واستبدال علاقات الإنتاج القائمة.

٨. القانون الاقتصادي السياسي لنظام المشاعية البدائية «ضمان وسائل المعيشة الضرورية بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس العمل الجماعي ومشاعية تملك وسائل الإنتاج والتوزيع المتساوي للمنتجات» .

٩. انحصر تقسيم العمل في مرحلة المشاعة البدائية في التقسيم الفيزيولوجي للعمل حيث تتخصص النساء بإدارة شؤون المنزل ويتخصص الرجال بالصيد.

١٠. كانت ادوات الإنتاج الجماعي ذات ملكية جماعية في مرحلة المشاعة البدائية.

١١. تمثل العشيرة الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع في مرحلة الرق.

١٢. يقصد بالنقود السلعية، النقود المعدنية التي يمكن مبادلتها بسلع.

١٣. شهدت أدوات الإنتاج في مرحلة الرق شملت؛ اختراع القوس في الصيد – استئناس الحيوانات واستخدمها في الجر والزراعة – انفصال الحرف والمهن الصناعية عن الزراعة.

١٤. ساهم وجود عدد كبير من المراقبين في مرحلة الرق على ضبط عمل العبيد، وبالتالي تطوير قوى الإنتاج في مجال الإنتاج الحرفي والصناعي واستخراج المعادن.

١٥. تميزت علاقات الإنتاج في مرحلة الرق بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

١٦. هدف الإنتاج في مرحلة الرق المبادلة والربح وتكوين الثروات.

١٧. هدف الإنتاج في مرحلة المشاعة البدائية إشباع الحاجات.

١٨. انحصر تدخل الدولة في مرحلة الرق في توزيع الحبوب بسعر اقل من سعر الاستيراد.

١٩. انقسم الإنتاج في مرحلة الرق إلى إنتاج ضروري: يعطى للسادة وإنتاج فائض يخصص لسد الحاجات الأساسية للعبيد.

٢٠. ظهر رأس المال التجاري في مرحلة الرق لوجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين.

٢١. ظهر رأس المال الربوي نتيجة انتشار التبادل البضاعي انتشاراً واسعاً ظهور النقود والقروض النقدية.

٢٢. من التحولات الاقتصادية في مرحلة الرق اكتشاف بعض المعادن واستخدامها كنقد ووسيط في التبادل.

٢٣. من التحولات الاقتصادية في مرحلة الرق تطور الصناعات الحرفية وتطور أسواق تبادل المنتجات.

٢٤. من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الرق تقسيم ثالث للعمل بظهور العمل التجاري.

٢٥. يقصد بريع السخرة حيث يحصل الفلاحون على نسبة محددة من الناتج الزراعي.

٢٦. يعني الريع العيني أن يعمل الفلاحون عدة أيام في الأسبوع لدى الإقطاعي دون أجر.

٢٧. انقسم المجتمع الإقطاعي إلى طبقتين: الإقطاعيين مالكي الأراضي والرقيق وطبقة الفلاحين الأقنان.

٢٨. ساهمت عدة تناقضات في انهيار النظام الاقطاعي منها؛ تناقض بين العمل الحرفي الذهني وبين العمل العضلي الزراعي

٢٩. من التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة الاقطاع؛ اكتشاف البوصلة واستخدامها في الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية – انقسام طبقي بين نبلاء ومالكين وإقطاع وبين فلاحين لا يملكون إلا القليل.

٣٠. ظهر المذهب التجاري في أوربا نتيجة تطورات منها الحروب الداخلية في أوربا صراع الإقطاعيات مع بعضها البعض.

٣١. اسهم ظهور الدولة القومية واتساع نفوذها بعد تحطم الإقطاعيات على يد البرجوازية إلى انهيار الرأسمالية التجارية

٣٢. أسهمت المنافسة الداخلية في أوربا في تزايد النشاط التجاري الخارجي في مرحلة التجاريين.

٣٣. سبب ارتفاع الأسعار عند الميركانتيلين سيطرة المنافسة بدل الاحتكار، وفرة الذهب والفضة.

٣٤. عناصر الإنتاج عند التجاريين؛ العمل والأرض ورأس المال.

٣٥. طالب التجاريون بزيادة الأجور لتخفيض تكاليف الإنتاج ودعم تنافسية الصادرات.

٣٦. من سياسات المذهب التجاري في اسبانيا؛ الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية

٣٧. من سياسات المذهب التجاري في فرنسا؛ زيادة صادراتها الصناعية مرتفعة الثمن وخفيفة الوزن، وتقديم دعم ومعونات للمنتجين الصناعيين.

٣٨. دعا أنطوان دي مون كريتيان" و"بودان" الدولة التدخل لإنشاء صناعة وطنية تكون أساسا للنهضة الاقتصادية.

٣٩. من سياسات التجاريين في فرنسا منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة، إقامة مصانع "حكومية" لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.

٤٠. شرعت بريطانيا لتطبيق السياسة التجارية أن تكون ملكية السفن الناقلة للبضائع إلى بريطانيا لبريطانيين فقط وأن يكون جميع البحارة بريطانيين.

٤١. عزز المذهب الميركانتيلي دور الإقطاع وساهم في القضاء على الدولة القومية.

٤٢. من أبرز الانتقادات التي وجهت لسياسات التجاريين أن استمرار الفائض في الميزان التجاري تقود إلى تراجع الصادرات وإلى تدهور الميزان التجاري.

٤٣. اعتبر آدم سميث أن السياسة المركانتيلية ساذجة لا تعتمد على التحليل العميق.

٤٤. انتقد الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتبروا أن القوانين الطبيعية تنطبق على المجال الاقتصادي.

٤٥. اعتبر الفيزيوقراط أن الزراعة هي **مصدر الثروة** الحقيقة في المجتمع.

٤٦. اعتبر الفيزيوقراط **أن الثروة** هي الغلة الصافية الناتجة عن طرح قيمة الأجور وثمن البذور من قيمة الناتج الزراعي.

٤٧. اعتقد الفيزيوقراط عدم وجود غلة صافية في الصناعة، والغلة الصافية في التجارة معدومة.

٤٨. طالب الفيزيوقراط بإلغاء الضريبة على الصناعة والتجارة كونها غير منتجة للثروة.

٤٩. قسم الفيزيوقراط المجتمع إلى ثلاث الطبقات؛ طبقة الملاك وطبقة الجنود والمحاربون والطبقة العقيمة.

٥٠. تضم الطبقة المنتجة الفيزيوقراط المنتجين الزراعيين وهي وحدها من ينتج الناتج الكلي.